مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٠

الخميس، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتسيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين – نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد نيكولاس هايسوم، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، ومعالي السيد فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ويشارك السيد هايسوم في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا. ويشارك السيد موغاي في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جوبا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التقرير الشهري للأمين العام عن الحالة العامة في جنوب السودان.

يستمر حاليا نشر قوة الحماية الإقليمية ولم تطرأ منذ تقديم التقرير قبل أسبوع أي مستجدات تذكر فيما يتعلق بعملية النشر هذه. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العمل مع الحكومة بانتظام لأجل تسريع عملية نشر القوة. وسيكون تعزيز التعاون مع الحكومة هاما للغاية لإنهاء عملية نشر القوة وتمكينها من تنفيذ ولايتها بصورة تامة.

ومثلما ذكرت التقارير، فقد نشأت بعض حالات سوء التفاهم مع الحكومة فيما يتعلق بإيواء الفرقة المتقدمة للوحدة الرواندية التي تم نشرها ضمن قوة الحماية الإقليمية في جوبا. ويسرني أن أؤكد أنه تم التغلب على سوء التفاهم هذا في أعقاب المشاركة النشطة للممثل الخاص للأمين العام، السيد ديفيد شيرر، وفريق عمله مع المسؤولين الحكوميين على مدى الأسبوعين الماضيين.

وبمناسبة إحياء الذكرى السنوية الثانية للتوقيع على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ أعلن رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق السيد فيستوس موغاي بالأمس عن إحراز بعض التقدم نحو تنفيذ الاتفاق. وسيوضح الرئيس موغاي بعد قليل التحديات التي يواجهها، فضلا عن الجهود التي يبذلها لأجل تنشيط هذه العملية التي يؤيدها المبعوث الخاص هايسوم. وأود القول أن الأمانة العامة تتفق تماما مع تقييمه للموقف، فضلا عن دعوة مجلس الأمن إلى الإعراب عن تأييده القوي بالإجماع ودون تحفظ للجهود التي يبذلها، بل لجهود المنطقة بأسرها، بما في ذلك منتدى تنشيط العملية بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد بات ضروريا أكثر من ذي قبل مواصلة التنسيق الوثيق بين الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بل والمجتمع الدولي على نطاق أوسع، لضمان التأثير الجماعي على الأطراف بغية وضع حد لمعاناة السكان المدنيين والمساعدة على وضع جنوب السودان على مسار أكثر إيجابية.

وما تزال الحالة الأمنية في البلد مثيرة للقلق الشديد مثلما كانت عليه خلال السنوات القليلة الماضية. ولسوء الطالع ما زال وقف إطلاق النار المتوقع بعيد المنال بسبب استمرار العمليات العسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان معظمها في منطقة أعالي النيل في البلد. وبالرغم من النجاح النسبي للجهود التي يبذلها الجيش الشعبي لتحرير السودان لاستعادة باجاك –

مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان – الجناح المعارض بحكم الواقع – فإن القتال حول بلدة باجاك وعلى طول ممر ماجانغ ما زال مستمرا في حين يستمر تشريد المدنيين في المنطقة، بمن فيهم اللاجئون المتجهون صوب إثيوبيا. وفي الوقت نفسه استؤنفت الاشتباكات شمالا بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان – الجناح المعارض في كاكا الواقعة في الضفة الغربية للنيل. ويستمر أيضا انعدام الأمن في ولايات الاستوائية، بما فيها على طول الطرق الرئيسية هناك. وقد عززت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجودها في توريت، وهي تواصل دورياتها المكثفة في بلدة ياي وما حولها في إطار مواجهة الأخطار التي تهدد المدنيين.

وتؤثر هذه الحوادث بصورة مباشرة على العمليات الإنسانية، ما يعني تأثيرها على الفئات الأكثر ضعفا من السكان الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة. وفي شهر تموز/يوليه أبلغت دوائر العمل الإنساني عن ١٣٦ حادث من حوادث عرقلة الوصول إلى المحتاجين. ويشكل ذلك أعلى رقم يسجل في أي من الشهور منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن بين هذه الحوادث البالغ عددها ١٣٦ حادث شمل ٤٩ منها ممارسة العنف ضد الموظفين ومواد المساعدة نفسها، ما يؤكد مرة أخرى مدى تزايد خطر البيئة التي تعمل فيها الجهات الفاعلة الإنسانية. وفي سياق هذا الاتجاه المستمر نفسه لم تتوقف رسائل التهديد باستخدام العنف ضد العاملين في مجال المعونة من مختلف الجماعات العرقية. وازدادت أيضا حوادث النهب خلال شهر تموز/يوليه، حيث أُبلغ عن ١٥ حادث منها في جميع أنحاء البلد. ولعل أكثر ما يثير القلق منها بوجه خاص هي حوادث النهب الست الكبرى للمستودعات والشاحنات العابرة، ما أدى إلى خسارة ٦٧٠ طن متري من الأغذية التي كانت في طريقها إلى السكان المستضعفين في ولاية شرق الاستوائية والبحيرات وأعالي النيل وواو. ومنعت الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول أيضا إلى عدد من المناطق التي تمس الحاجة فيها إلى المساعدة، سواء من جانب الحكومة أم من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول.

وقد زار وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، جنوب السودان في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس الجاري، واجتمع خلال زيارته هذه مع الرئيس سلفا كير وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين. وأعاد التأكيد لجميع محاوريه على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع الدائر في جنوب السودان، وأن السبيل الوحيد للمضي قدما هو العمليات السياسية ذات المصداقية والشاملة للجميع. وعلى الرغم من أن الرئيس كير وبعض أعضاء حكومته قد أعربوا عن تحفظاتهم على إشراك البعض في عملية الحوار، وخاصة رياك ماشار، إلا أنه كان هناك إقرار بأنه لا يمكن إبعاد قبائل برمتها عن العملية، لمجرد أنها تحت قيادة فرد بعينه أو أنها تعمل بدعم منه.

ويبدو أن الاهتمام السياسي في جوبا قد تمحور بشكل مباشر ورئيسي حول عملية الحوار الوطني وإعادة توحيد جناحي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما سيبلغ عنه المبعوث الخاص هايسوم. وبينما أحرز الحوار الوطني بعض التقدم، فلا يزال توفير عناصر التمكين الرئيسية لعملية تتسم بالمصداقية – مثل شمول الجميع وتهيئة بيئة حرة وآمنة – يشكّل تحديا. وبعد أن طُلب إلى الأمانة العامة تقديم المساعدة التقنية اللازمة للحوار الوطني، واصلت البعثة التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المؤسسيين للمساعدة في تلبية الاحتياجات وتقديم الدعم المطلوب. وفي ذلك الصدد، قُدّم الدعم إلى تنظيم حلقة دراسية أولية بمبادرة من اللجنة التوجيهية، حيث أقر المشاركون بضرورة تحسين فهم التحديات المرتبطة بضمان شمول الجميع وبناء الثقة والتنفيذ الفعلي للعملية في ظل البيئة السائدة. غير أن عملية الحوار الوطني ما تزال عرضة للانتقاد بسبب عدم شمولها للجميع.

ولم تحقق جهود الاتصال التي بذلتها اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الوطني مع الشخصيات المعارضة الرئيسية خارج

البلد، بمن فيهم السيد ماشار، وتوماس سريليو ولام أكول، سوي القليل من النجاح، لأن تلك الشخصيات إما رفضت استقبال الزائرين من وفود الحوار الوطني أو أنكرت جدوى الحوار الوطني نفسه بوصفه وسيلة لتحقيق التسوية السياسية الشاملة. وقد أحطنا علما بأن معارضة تلك الشخصيات لا تستهدف الحاجة إلى ممارسة كهذه لبناء الأمة، وإنما هي ضد الحوار نفسه ابتداء، كونه بديلا لعملية سلام شاملة للجميع. ومن ناحية أخرى، فإن من التطورات الإيجابية مشاركة بعض منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية في أعمال اللجنة التوجيهية وفي الحلقة الدراسية التي ذكرتها للتو على حد سواء.

وفي غضون ذلك يمكن الإبلاغ عن إحراز بعض التقدم في المفاوضات المتعلقة بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وقبل أسبوعين اتفقت حكومة جنوب السودان ومفوضية الاتحاد الأفريقي على المستوى التقني على نص الصكوك القانونية المتعلقة بإنشاء المحكمة. ومن المتوقع الآن أن يقدما الصكوك القانونية إلى وزراء العدل والإدارة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي للنظر فيها والموافقة عليها. ويواصل مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية دعم تلك العملية.

ومن شأن الحوار الوطني أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين البيئة السياسية عبر المناقشة المفتوحة لكبرى المسائل الوطنية. ويقر المشاركون والمراقبون بأهمية المناقشة المفتوحة حتى داخل اللجنة التوجيهية نفسها. غير أنها لا يمكن أن تكون بديلا عن اتفاق سلام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض، ومن شأنه – في حال تنفيذه بحسن نية – أن يؤدي إلى إخراس المدافع وإنهاء النزاع وتعزيز قدرة الحوار الوطني على أداء دور هام في توطيد السلام المستدام في المدى البعيد، وضمان الملكية الحقيقية للعملية من قبل جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان.

وكما قيل مراراً في مناسبات عديدة هنا في هذه القاعة، فإن النزاع في جنوب السودان هو من صنع الإنسان ويتحمل قادة البلد المسؤولية المباشرة عنه. إن الحالة الاقتصادية الصعبة والنزاع المستمر هناك قد اقترنا لتوليد حالة خطيرة وهشة للمواطنين، ولكن يمكن أيضاً لنفس القادة أن يرجعوا البلد من حافة الهاوية. وكل ما يلزم هو الإرادة السياسية الحقيقية لوقف العمليات العسكرية، والتفاوض بسلام وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى سلام مستدام في البلد. أود أيضاً أن أحثّ مجلس الأمن على أن يبدي رأيه في هذا الصدد. ومن المهم للغاية أن يصغي القادة وسائر الأطراف المعنية في جنوب السودان إلى الطلب الموحد من المجتمع الدولي لما هو متوقع منهم لصالح شعبهم.

الرئيس: أشكر السيد وين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان. تكمّل ملاحظاتي الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد السيد وين وتشمل التطورات المتعلقة باستئناف العملية السياسية في جنوب السودان.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV. 7982) قبل شهرين، تشير المبادرات الإقليمية والداخلية الخمس والرامية إلى معالجة الأزمة بشكل أو بآخر إلى الشواغل المستمرة إزاء مسار النزاع وعمقه، دون أن تقدّم أي منها حتى الآن أي انفراج حاسم في المأزق السياسي. ومع ذلك، ما زلت آمل أن بعضها، أو مزيجا منها، قد ينطوي على إمكانات التأثير بشكل إيجابي على الحالة.

وكما سمعنا للتو من الأمين العام المساعد وين، هناك قتال متفرق وانعدام في الأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. إن مشاركاتنا مع المحاورين السودانيين الجنوبيين، بما في ذلك المعارضة، تُنْبِئُ بأن حظوظ المعارك لا تزال تحكم حسابات كل

من الحكومة والمعارضين لها. لقد أبدت الحكومة، إلى جانب جهودها العسكرية في تهدئة الأوضاع، جهوداً للمصالحة، بما في ذلك عن طريق الإفراج المحدود عن السجناء السياسيين. وربطت الحكومة تلك الجهود أيضاً بمبادرة الحوار الوطني وبوضع الأساس لدعوة الجهات الفاعلة السياسية للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٨. وأوضحنا من جانبنا لجميع أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين رأينا في أن حالة انعدام الأمن السائدة، وتشريد السكان داخلياً وخارجياً، وانعدام المؤسسات المناسبة أو الميدان المستوي بصورة معقولة للعمل السياسي، في بيئة متزايدة الانقسام العرقي، أمور تعمل ضد تنظيم انتخابات موثوقة في غضون هذا العام. وهي في الواقع قد تسهم كثيراً في تعميق النزاع وتوسيع نطاقه.

تناول الأمين العام المساعد وين بعض التحديات التي تواجه الحوار الوطني وإمكانية مساهمته في السلام المستدام في الأجل الطويل. أود ببساطة توجيه الانتباه، في سياق المبادرات الإقليمية الحالية، إلى إمكانية أن تتضارب مبادرة الحوار الوطني مع المبادرات الأخرى المرتبطة ارتباطا مباشرا بضمان الوقف الفوري للأعمال القتالية.

ومن بين الجهود الإقليمية، ركزت المبادرة الأوغندية على إعادة توحيد بعض فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أواخر تموز/يوليه، أدت تلك المبادرة إلى التزام الرئيس كير، والسيدة ريبيكا قرنق من مجموعة المحتجزين السابقين، وتابان دينق النائب الأول للرئيس بالتعجيل في تنفيذ اتفاق إعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان، المعروف باسم اتفاق أروشا، والمؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. يتعلق الاتفاق بحل المشاكل الداخلية للحزب لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان. ومع استمرار غياب الجناح المعارض للحركة الشعبية لتحرير السودان، بقيادة رياك مشار، وبعض أفراد مجموعة المحتجزين السابقين المترددين في التصالح مع الرئيس كير على هذا النحو، تظلّ المبادرة الأوغندية قاصرة عن تحقيق هدفها. وربما تكون مسببة للشقاق بين المجموعات المعارضة وداخلها على السواء. كما بدأ الرئيس موسيفيني بإشراك جماعات من خارج نواة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك عن طريق أمور منها تشجيع الأعمال التحضيرية للانتخابات.

وثمة مبادرة إقليمية أخرى – اجتماع أحزاب المعارضة، التي كان الرئيس كينياتا سيستضيفها في كينيا – لم تكتسب زخما كبيرا. ومع تركيز الحكومة الكينية على نتائج الانتخابات المعقودة مؤخرا والمحتجزين السابقين، الذين كانوا القوة الدافعة وراء هذه المبادرة، وانشغالها بمناقشات كمبالا، يبدو أن المبادرة قد توقفت. إن الميزة الواضحة لأي عملية سلام في التعامل مع معارضة متجانسة وزيادة التنافس والتنازع بين تجمعات المعارضة أدت بالجهات صاحبة المصلحة إلى البحث عن بدائل. يمكن أن يُعاد عقد اجتماع بين أحزاب المعارضة، ربما خارج كينيا، كجزء من الأعمال التحضيرية لمنتدى تنشيط الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

إن القرار الذي اتخذه مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية في ١٢ حزيران/يونيه بعقد منتدى تنشيط رفيع المستوى فيما يتعلق باتفاق السلام الذي رعته الهيئة عام ٢٠١٥ قد بدأ يكتسب بعض الزخم. وهو يهدف إلى إدراج الحكومة والجماعات المعارضة في حوار للنظر في طريقة تنفيذ اتفاق السلام، وعينت الهيئة السفير إسماعيل ويس مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة قراراتها. وتسليماً بأهمية ضمان انضمام الرئيس كير إلى التسوية، اجتمع مجلس وزراء خارجية الهيئة الحكومية الدولية في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه في جوبا. وفي أعقاب ذلك، قامت الهيئة الحكومية الدولية، بمساعدة من اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتبي، بإجراء عملية مسح للجهات المعارضة ذات الصلة التي ينبغي إدراجها في منتدى التنشيط.

وفي منتصف آب/أغسطس، حضرتُ اجتماعاً استضافته الهيئة الحكومية الدولية في إثيوبيا للخبراء المستقلين من جنوب السودان. وكانت المناقشات صريحة ونتج عنها عدد من التوصيات للهيئة، بما في ذلك أيّ أحزاب من المعارضة يجب إشراكها وكيفية تعديل اتفاق السلام ليمثّل الحقائق الجديدة في جنوب السودان. وعلى الرغم من أن مبادرة الهيئة الحكومية الدولية لا تزال لديها إمكانات، فهنالك شاغل رئيسي، نقلتُه إلى الهيئة، وهو تحضيرها الحذر للعمل مع جهات المعارضة الفاعلة. وعلى الرغم من أن هذه المشاركات دقيقة الطابع، يكمن الخطر في أنه كلما زادت المبادرة المشاورات مع عواصم الهيئة الحكومية الدولية، بما في ذلك جوبا، زاد شك المعارضة في أن جدول أعمالها منحاز.

إن الرئيس كير، وذلك ذو أهمية حاسمة وبصرف النظر عن إعلان التزامه الذي تعهد به لمجلس وزراء الهيئة أثناء زيارتهم جوبا على تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية، ما زال يعطي الأولوية للحوار الوطني وإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، الأمر الذي أكد في الآونة الأخيرة على أنه يحقق السلام، مع تأدية عملية التنشيط دوراً تكميلياً لا غير. إذ تحاول الهيئة التعامل مع تلك التحديات، فقد سبق أن حذرتْ من أن الإطار الزمني الإرشادي لعقد منتدى التنشيط في نهاية أيلول/سبتمبر لن يبقى على موعده بالضرورة.

وفي غضون ذلك، وفيما يتعلق بمشاركة الاتحاد الأفريقي، فإن رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس ألفا عمر كوناري، ينتظر الاعتماد الداخلي لاستراتيجية واسعة النطاق لمشاركة الاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان قبل اتخاذ المزيد من التدابير. وفي السابق، أكد الرئيس كوناري على التحدث بصوت واحد وأسبقية الدعم الداخلي لأي حلول للنزاع، والوجود الكامل والصارم لقوة الحماية الإقليمية. وسيزور الرئيس كوناري أديس أبابا هذا الأسبوع، مما يوفر فرصة لمكتبي للمشاركة والوقوف على المسارات الحالية للمشاركة والخطوات التي ينبغي أن يتخذها كل من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. وسنهتمّ بإقامة التكامل المتبادل بين مبادرات الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي. وهذا أمر بالغ الأهمية فيما ندخل فترة زيادة تكثيف المشاركة العامة من جانب مجلس الأمن، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمنتديات على هامش أعمال الجمعية العامة، على التوالي.

ونظرا للدوافع والمنطق الكامن اللذين يدفعان الحوار الوطني، فإن عملية إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنتدى تنشيط اتفاق السلام للهيئة، بل ستبدو حتى خطة عمل الاتحاد الأفريقي، للوهلة الأولى، بأنها توحي بأن تلك المبادرات قد تتصادم أو تقوض إحداها الأخرى.

من جهة أخرى، يمكنها تسخير الإمكانات التكاملية، ومن شأن هذه النتيجة أن تتطلب التزاما واضحا بعملية سلام شاملة للجميع وذات مصداقية.

لقد أكدت أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أهمية التمييز بين الأهداف الخاصة لكل مبادرة، وشجعتها على التركيز على الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق الصالح العام. ولا ينبغي لتنشيط منتدى الحوار الوطني والمبادرات الأخرى أن تعتمد جدول أعمال الآخرين، وألا تثقل كاهل جداول أعمال مبادرات منافسة بأهدافها الخاصة بها. ولذلك، في إطار السعي لاتباع نهج أكثر اتساقا، سيواصل مكتبي العمل عن كثب مع الهيئة الحكومية الدولية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم، والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على دعم المبادرات الرامية إلى إحلال السلام الدائم. وسأواصل أيضا الطلب من أصحاب المصلحة في جنوب السودان فتح قنوات اتصال مع جميع أطراف النزاع.

الرئيس: أشكر السيد هيسوم على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موغاي.

السيد موغاي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، سعادة السيد عمرو عبد اللطيف أبو العطا، على التكرم بدعوتي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن اليوم.

وهذا الصباح، في جوبا، ترأست الجلسة العامة الشهرية للجنة المشتركة للرصد والتقييم. ولذلك، فإنني أخاطب المجلس عن طريق الاتصال بالفيديو من قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقبل أن أبدأ، أود تناول مسألة تتعلق بشؤون البعثة، من خلال الإشارة إلى إصداري تقرير اللجنة المشتركة للرصد والتقييم الفصلي المنتظر بحلول نهاية هذا الشهر، على النحو المأذون به بموجب الفصل السابع من اتفاق السلام. وإنني على ثقة من أنه سوف يصل إلى جميع أعضاء المجلس في الوقت المناسب.

يذكر الأعضاء أنه في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي، وصفت مبادرة ”ائتلاف الصوت الواحد“ والعملية التي كلفت من خلالها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بعقد منتدى رفيع المستوى معني بالتنشيط، فيما يخص اتفاق السلام في جنوب السودان (انظر S/PV.8008). وقد كنت في غاية الامتنان للتأييد الجماعي لأعضاء مجلس الأمن لمبادرة الهيئة الحكومية الدولية. ويوجه دعم المجلس وتأييده، رسالة قوية إلى جميع قادة جنوب السودان مفادها أن العالم يراقب، ولديه توقعات عالية تتعلق بالتحسن السريع والمستمر للحالة العامة في جنوب السودان.

ومرت الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، مرور الكرام نسبيا، في الأسبوع الماضي. وتصورنا في وقت التوقيع على اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، أنه قد أنهى النزاع الداخلي المأساوي الذي كان يهدد بتمزيق أحدث دولة في أفريقيا، وأعرب عن الأمل في أنه قد حل الخلافات الأساسية بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية.

وقد أدى اتفاق السلام، إلى إنشاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، واعتقدنا أن مهمتنا ستكون مجرد التوجيه والإشراف على تنفيذه حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية له. وحتى الآن، كان يتعين أن يحقق اتفاق السلام تقدما كبيرا في اتجاه تحسين الأمن والحكم الرشيد في البلد. ومنذ اليوم الأول، مع ذلك، تعين علينا إقناع الأطراف بتنفيذ كل مهمة من المهمات. وأدت الخلافات بين المسؤولين الرئيسيين، وعدم وجود أي رغبة في التوافق، إلى إبطاء تحقيق تقدم في حالة الجمود، وإلى تزايد حدة التوترات في جوبا التي تسببت في أعمال عنف في نهاية المطاف وقعت في شهر تموز/يوليه ٢٠١٦ واستمرار عواقبها. وبعد مرور عامين على توقيع اتفاق السلام، لم يتم إحراز سوى القليل من التقدم الملموس فيما يخص تنفيذه.

ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٦، ظلت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، مصدومة جراء الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد والتدهور السريع للحالة السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية في جنوب السودان. ونتيجة لذلك، أصبحنا الآن مشغولين بحق بعملية استعادة وتنشيط أولوية اتفاق السلام.

وفي الشهر الماضي، تفاقمت الحالة الأمنية في ولاية أعالي النيل السابقة، جراء العمليات الهجومية الأخيرة التي نفذتها قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة ضد فصيل مشار في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في في متينغ وباجاك. وخلال الجلسة العامة اليوم في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، نددت بجميع أعمال العنف التي وقعت في باقاك وحولها خلال الشهر الماضي، وحثت على وقف العمليات العسكرية فورا. كما قمت بحث جميع الأطراف المعنية على تيسير التوصل إلى وقف لإطلاق النار، والترتيبات الأمنية الانتقالية لآلية الرصد، للتحقيق وإعداد تقارير بشأن الحالة في باجاك.

وفي هذا الشهر الذي احتفلنا خلاله باليوم العالمي للعمل الإنساني، اِضطر عشرات الآلاف من الناس في أعالي النيل إلى

الفرار من ديارهم، ولم يجد العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من خيار سوى الانتقال من المنطقة ووقف تقديم الدعم إلى من هم في حاجة إليه. وتكررت دورة العنف والتشريد والحرمان من الدعم الإنساني في جميع أنحاء البلد خلال العام الماضي، وأدت إلى بؤس لا يوصف في صفوف أولئك الذين يسعون فقط إلى العيش في سلام وإعالة أسرهم.

وخلال الأسبوع الماضي، كان هناك بعض الالتباس والخلاف بشكل مؤسف، بشأن نشر عناصر متقدمة في قوة الحماية الإقليمية. ومن تأثير هذا الخلاف الإيقاف المؤقت لجميع الرحلات الجوية للأمم المتحدة، الأمر الذي كان له أثر مباشر على عمليات آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وهذا أمر مؤسف للغاية، وأنا أحث الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية على حل المشاكل مع البعثة على وجه السرعة وتيسير نشر القوة بدون المزيد من العراقيل، وفقا للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦).

وتحقيقا لهذه الغاية، قمت بحث الهيئة كذلك على عقد اجتماع بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وفريق رؤساء قوات دفاع البلدان المساهمة بقوات، على النحو المحدد في بيان الهيئة المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ولم ينعقد ذلك الاجتماع بعد، ونتيجة لذلك، لم تتم معالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على عملية نشر القوة، وتبرز تحديات خطيرة.

واجتمع مجلس وزراء الهيئة في ٢٤ تموز/يوليه لأول مرة في جوبا. وكلف مجلس وزراء الهيئة في بيانه الصادر في ذلك اليوم، المبعوث الخاص للهيئة، لجنوب السودان بتنسيق عملية التنشيط، بما في ذلك جميع الجهات المعنية والمؤسسات المكلفة بالمسؤولية عن تنفيذ اتفاق السلام. وحث المجلس أيضا جميع الأطراف المعنية في جنوب السودان على تبني أهداف المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنشيط والتعاون مع المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية من أجل تحقيق نتائج إيجابية. ومن الضروري التشديد على عدد من المسائل المتعلقة بالمنتدى المعني بالتنشيط، من أجل ضمان الفهم الكامل لها. إن المنتدى المعني بالتنشيط هو مبادرة اتخذتها الهيئة الحكومية الدولية، بتكليف من مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، ونفذها مجلس الوزراء من خلال مكتب المبعوث الخاص الجديد للهيئة الحكومية الدولية. ويتجلى دورنا بوصفنا اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، في دعم الهيئة الحكومية الدولية في جهودها الرامية إلى عقد المنتدى.

وفي حين أنشئ المنتدى للوفاء بالأهداف الثلاثة، أولا، إعادة العمل بالوقف الدائم لإطلاق النار؛ ثانيا، استعادة التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام؛ ثالثا، وضع جداول زمنية منقحة وواقعية للتنفيذ، بهدف إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، ونتائج المنتدى لم تحدد مسبقا.

ويتعين على الأطراف والفئات غير المشاركة أن تقرر نتائج المنتدى العالمي وأن تلتزم بتحقيقها. ففي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الكاملة عن تنفيذ اتفاق السلام على عاتق هذه الأطراف. وهذا منتدى نستطيع من خلاله استكشاف الخيارات التي يمكن أن تستعيد أولوية عملية السلام في ذات الوقت الذي تأخذ فيه الحقائق الراهنة في الاعتبار. ويحدونا الأمل في أن يتم السعي إلى عملية التنشيط هذه بروح من السلام والتوافق وشمول الجميع .

وترى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم أن نجاح عملية التنشيط هذه يقتضي إبداء الإرادة السياسية الواضحة من جانب الطرفين والجماعات غير المشاركة حتى تكون شاملة للجميع، وأن تقبل هذه الأطراف بعضها بعضا من الناحية السياسية عوضا عن تبادل الهزيمة العسكرية فيما بينها.

ويجب علينا أن نخاطب قادة جنوب السودان بصوت واحد فضلا عن تنسيق إجراءاتنا. ويجب أن تكون هناك عواقب واضحة للجماعات المتعنتة وللمخربين والمنتهكين. ويجب على الأطراف أن تلتزم بأي جداول زمنية منقحة وخطط للتنفيذ،

فضلا عن ضمان وتوفير التمويل الكافي لتنفيذ اتفاق السلام عقب تنشيطه.

الرئيس: أشكر السيد موغاي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود بداية، أن أشكر السيد واني، والسيد هايسوم، ومعالي السيد موغاي على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

وسأتوخى الإيجاز الشديد لأن الحالة في جنوب السودان لم تتغير منذ أن نظر مجلس الأمن في هذه المسألة قبل شهر (انظر S/PV.8008) للأسف. ولذلك السبب، تعرب أوروغواي مجددا عن شعورها بالقلق العميق إزاء الأزمة الراهنة في البلد، والتي يتحمل قادتها السياسيون المسؤولية المسؤولية الرئيسية عنها. ويساورنا القلق بوجه خاص – كما ورد في البيانات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية الثلاثة – إزاء استمرار تأثير الحالة على السكان المدنيين وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية ونهب الاحتياطيات الغذائية – لأن الأمر الأهم هو حماية المدنيين. وبالتالي، فإننا نحث جميع الأطراف والجماعات المسلحة على وقف الأعمال العدائية فورا في جميع أنحاء البلد، وأن تلتزم فورا بالمشاركة في الحوار بحسن نية لأن من شأن الحوار أن يساعد على إحياء اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان المبرم في آب/أغسطس ٢٠١٥ .

وأود في مواجهة هذا السيناريو الصعب أن أنوه بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم لاستئناف عملية سياسية ذات مصداقية. ونرحب بقرار الهيئة الحكومية الدولية بعقد منتدى رفيع المستوى في المستقبل القريب لإحياء اتفاق السلام. وسيتيح ذلك فرصة مواتية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للبرهنة على القدرة على العمل المشترك وإرسال رسالة لا لبس فيها بشأن إعادة وقف إطلاق النار الدائم والتنفيذ الكامل لاتفاق السلام وإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

ونشير فيما يتعلق بقوة الحماية الإقليمية إلى البطء الشديد في التقدم المحرز نحو إكمال نشرها. ونحث حكومة جنوب السودان مرة أخرى على التعاون التام مع تنفيذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) والكف عن فرض قيود على أنشطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فضلا عن تمكين قوة الحماية الإقليمية من أداء مهامها كاملة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا تقديرنا لشجاعة وتفاني موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون حماية ومساعدة ملايين الأشخاص من ضحايا الكارثة الإنسانية في بيئة عمليات شديدة الخطر.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد واني، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس موغاي، على إحاطتهم الإعلامية الغنية بالمعلومات.

يساور اليابان بالغ القلق إزاء استمرار الاشتباكات، خاصة في ولاية أعالي النيل، بالرغم من وقف إطلاق النار الأحادي الجانب المعلن من قبل الرئيس كير. وقد فرت أعداد كبيرة من السكان وموظفي العمل الإنساني بسبب زحف القوات الحكومية صوب بلدة باجاك. ويجب أن تدرك حكومة جنوب السودان تماما أن عدد الأشخاص يزداد بمعدل أسرع في البلد بالمقارنة إلى أي مكان آخر في العالم، حيث أصبح واحد من بين كل ثلاثة مواطنين إما لاجئا أو مشردا داخليا. ويصل عدد الأطفال دون سن الـ ١٨ عاما الذين يمثلون مستقبل البلد إلى ما يقرب من ثلثي هؤلاء اللاجئين.

ويساور اليابان الشعور بالقلق لأن عدد الحوادث في شهر تموز/يوليه – بما ذلك أعمال العنف المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية سواء من ناحية العاملين أو مواد المساعدة الإنسانية – هو الأعلى منذ بدء الأزمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ إجراءات سريعة وفعالة في مواجهة هذه الحالة. وقد أُتفق في الاجتماع المشترك بين اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في المجال الإنساني ولجنة الرقابة الرفيعة المستوى للعمل الإنساني المعقود في تموز/يوليه على أن تجتمع لجنة الرقابة كل ثلاثة أشهر، وأن يواصل منتدى تنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعه شهريا. ونحث الحكومة على اتخاذ خطوات لضمان مواصلة لجنة الرقابة والمنتدى عقد اجتماعاتهما بصورة منتظمة، فضلا عن تنفيذ قراراتهما بحسن نية.

ونرحب بالتقدم المحرز في نشر الوحدات الطليعية لقوة الحماية الإقليمية. ونشكر جميع البلدان المساهمة بقوات على ما تبذله من جهود، ونعرب عن تقديرنا لاتفاق كينيا على نشر قوات ضمن القوة الإقليمية للحماية. ومع ذلك، فإن من المؤسف حدوث انتهاكات لاتفاق مركز القوات خلال هذا الشهر فيما يتعلق بإصدار تصاريح الطيران لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وخلال اجتماع عُقد هذا الأسبوع مع أعضاء السلك الدبلوماسي في جوبا، كررت الحكومة مرة أخرى الإعلان عن سياسة التعاون مع أنشطة البعثة، بما في ذلك نشر القوة الإقليمية للحماية. ويجب أن يتبع ذلك الإعلان اتخاذ إجراءات ملموسة. ونحث الحكومة على التعاون الكامل مع البعثة، بما في ذلك إكمال نشر القوة وضمان فعالية مهامها على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) الذي أُتخذ بالإجماع .

ونرحب بالتقدم المحرز في مختلف العمليات السياسية الجارية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لأجل وقف العنف وإحياء اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وعملية الحوار الوطني وعملية إعادة إدماج الحركة الشعبية لتحرير السودان. ويقينا أن المشاركة البناءة والمستمرة من جانب جميع الأطراف الرئيسية في هذه العمليات هي السبيل الوحيد لضمان إحلال السلام في جنوب السودان. ويجب على المجلس أن يقدم الدعم الكامل إلى رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي، والأمين العام ورئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم كي يتسنى تحقيق النجاح.

ولأجل المضي قدما بتلك العمليات بروح من التآزر والتكامل، فإن الشفافية وشمول الجميع عنصران هامان لا غنى عنهما.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالأنباء الأخيرة عن إطلاق سراح السجناء السياسيين من جانب الحكومة. ونحث على مواصلة الخطوات الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالعملية السياسية الشاملة. تشمل هذه الخطوات احترام الحكومة الكامل لوقف إطلاق النار من جانب واحد، وإطلاق سراح السجناء السياسيين الباقين، وإنشاء المحكمة المختلطة وتحسين حرية الإعلام. كما أن وقف إطلاق النار والمشاركة البناءة في العملية السياسية من جانب الجماعات المعارضة مهمان أيضاً.

ويجب أن يكون المجلس موحداً في التأكد من أن جميع الأطراف منخرطة بنشاط في عملية سياسية شاملة للجميع من أجل تحقيق سلام دائم في جنوب السودان.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إن بوليفيا تشكر الرئاسة المصرية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام المساعد وين والمبعوث الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب أيما ترحيب برئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، معالي السيد فيستوس موغاي. وتكرر بوليفيا مجدداً تأييدها للعمل الهام الذي يقوم به واعترافها به.

ما زال جنوب السودان يواجه أزمة اقتصادية وسياسية وأمنية وإنسانية خطيرة ذات عواقب وخيمة يمكن أن تكون ملموسة على الصعيد المحلي، وكذلك في البلدان المجاورة. ومن المثير للقلق أن هناك مليوناً من اللاجئين من جنوب السودان في أوغندا. وكما ذكرنا سابقاً، فالوقف الفوري للأعمال القتالية بين الطرفين خطوة حاسمة نحو تحقيق السلام.

وتؤمن بوليفيا إيماناً قوياً بأن النزاع في جنوب السودان يجب أن يُحل من خلال عملية سياسية شاملة للجميع. إن الحوار والتفاهم والمصالحة والامتثال لاتفاق عام ٢٠١٥ هي السبيل للمضي قدما. وفي هذا الصدد، يجب أن نُبرز، وندعم قبل كل شيء، العمل الذي تقوم به الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، ربما توفر زخماً جديداً للعملية السياسية وتؤدي إلى استئنافها. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المتعلق بالحالة في جنوب السودان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة والخمسين لمجلس وزراء الهيئة، والذي يقدم رسالة ومبادئ توجيهية واضحة للعمل وينبغي للمجلس أن يدعمها على نحو موحد. إن مبادرات الهيئة الحكومية الدولية، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، هي البديل الأنسب لتحقيق سلام مستقر في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنتدى الرفيع المستوى للتنشيط هو فرصة لا تقدر بثمن لهذا البلد للخروج من الأزمة السياسية التي يجد نفسه فيها. بيد أنه كي ينجح هذا، يجب أن يكون التزام السلطات والجماعات المعارضة حقيقياً. ونسلّط الضوء على الجهود التي يبذلها فخامة السيد يويري موسيفيني للجمع بين مختلف فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلاً عن دور الرئيس موغاي في الوساطة وتنشيط العملية السياسية، الأمر الذي يتسم بأهمية حاسمة.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة لقوة الحماية الإقليمية، فإن نشر الوحدات الطليعية هو تطوّر هام جداً نود تسليط الضوء عليه. ونرحب بالتقدم المحرز ونشجّع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحكومة على مواصلة العمل معاً من أجل تيسير نشر القوات المتبقية. لقد تابعنا الزيارة التي قام بها السيد لاكروا إلى جنوب السودان، ونسلط الضوء على التزام الأمانة العامة ببذل كل الجهود الممكنة من أجل التعجيل بنشر قوة الحماية الإقليمية وقوامها ٤ ٠٠٠ جندي. إن وجود قوة الحماية الإقليمية قد يجعل من الممكن للبعثة توسيع نطاق وجودها ليشمل مناطق أخرى من النزاع، وتوفير المساعدة الإنسانية وتحسين الحالة الأمنية في المناطق الريفية – وهو أمر ملازم للتنمية الزراعية، وهو هام للغاية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا بدوره ضروري لمكافحة حالة المجاعة، والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة لمواطني جنوب السودان في تلك المناطق.

وعلاوة على ذلك، تحيط بوليفيا علماً بالإفراج عن السجناء السياسيين بعد الإعلان عن عفو عام في أيار/مايو. ونعتقد أنه خطوة في الاتجاه الصحيح من شأنها تعزيز الحوار الوطني.

أخيراً، وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإن جميع جهود المجتمع الدولي لن تعني شيئاً ما لم تدخل الحكومة والمعارضة في التزام جاد وبنّاء من أجل تسوية النزاع، ومن ثم تحقيق السلام المستقر والدائم.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد وين والمبعوث الخاص هايسوم ومعالي السيد موغاي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والثاقبة. أود أيضاً أن أشيد بهم على التزامهم من أجل إحلال السلام في جنوب السودان في ظل ظروف صعبة. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

نرحب بوصول الوحدات الطليعية من قوة الحماية الإقليمية، ولا سيما سرية الهندسة والتقنية ودرجة التأهب العالية من

الوحدات البنغالية والنيبالية. ونتطلع إلى اكتمال نشر الأفراد الروانديين والإثيوبيين والكينيين لجعل القوة في طور التشغيل الكامل. وينبغي دعم وتشجيع المزيد من الجهود، مثل المستشفى الباكستاني من المستوى ٢ ونشر المنظومات الجوية غير المسلحة. وينبغي للحكومة أن تخصص الموظفين على وجه السرعة وتنسّق مصلحة المعاملات المجملة المقترحة من أجل حل العقبات التي تعترض عمليات دوريات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان كي يتسنى لها المزيد من حرية التنقل. وينبغي اتخاذ كل تدبير استباقي للتأكد من ألا يواجه موظفو البعثة الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين. ويحدونا الأمل في أن يساعد الاجتماع المشترك لرؤساء أركان قوات الدفاع للبلدان المساهمة بقوات والحكومة الانتقالية والأمم المتحدة على حل جميع المسائل المتبقية.

ونشعر ببالغ القلق من أن استمرار العمليات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان في الولايات الاستوائية وأعالي النيل الكبرى قد أدى إلى التصعيد الحاد في عدد الحوادث الإنسانية والعنف ضد البعثة والعاملين في المجال الإنساني. لقد أدى العنف أيضاً إلى زيادة في عدد المشردين داخلياً، ومعظمهم من النساء والأطفال. تقوض مثل هذه الأعمال العدائية الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم والرامية إلى تيسير عملية السلام، وهي تزيد من تدهور الظروف الإنسانية والأمنية. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على استعادة وقف دائم لإطلاق النار ووقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني حتى لا يتأثر سلباً تيسر الوصول إلى المواقع المتأثرة بالمجاعة. كما نشجع المبعوث الخاص على زيادة تواتر وكثافة الحوار مع الأطراف بشأن حماية النساء والأطفال، الذين يشكلون قرابة ٨٥ في المائة من المشردين داخلياً، والتأكد من ألّا تتوقف برامج التغذية الحيوية المنقذة للحياة، بما في ذلك في المدارس.

ونثني على الجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتنظيم منتدى التنشيط وشمول جميع الأطراف، وذلك من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، والتحضير للانتخابات الديمقراطية المقبلة. ونأمل أن تُرسي نتائج المنتدى الأسس اللازمة لبناء مؤسسات دولة مستقرة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نضمن أن الحوار الوطني الذي أطلق في أيار/مايو يتسم حقاً بالشمول والشفافية، حيث ستلزم المساعدة من بعثة الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. وسيتعين تعزيز ذلك من خلال توثيق التعاون بين الحكومة الانتقالية والهيئة الحكومية الدولية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتبع الحوار الوطني الشامل حقاً عملية سياسية تهيئ البيئة الأمنية والسياسية اللازمة لهذا الشمول.

وفي الختام، تؤيد كازاخستان تأييداً تاماً الجهود المتضافرة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وستعمل مع المجلس والجهات الفاعلة الرئيسية من أجل إيجاد حل دائم للنزاع في جنوب السودان، الذي ينبغي أن يظل على رأس قائمة أولوياتنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين.

يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام على النحو المطلوب بموجب القرارين ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦). وأود أن أدلي ببضع نقاط، إذا سمحتم لي، سيدي الرئيس.

فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، قلنا في المجلس مرارا وتكرارا إنه لم تكن سياسة الحكومة ولن تكون أبدا هي إعاقة أو عرقلة تيسر الوصول لأي منظمة من المنظمات الإنسانية. ونحن ندرك الدور الحاسم الذي تقوم به في مساعدة شعبنا. ولذلك، كحكومة، نسعى جاهدين إلى رؤيتهم ينجحون في الوصول إلى السكان – ولكننا نطالب بإبلاغ مسؤول. ما

أعتقد أنه غير متوفر في هذا الصدد هو الحوار المفتوح والنزيه والتفاهم بين الحكومة والوكالات الإنسانية.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الصادر في أيار/مايو، فقد أعلن فخامة رئيس الجمهورية عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد في البلد، ودعا قيادة الجيش إلى تنفيذ إعلانه. غير أنه لم يكن شيكا على بياض كي يستمر المتمردون هجماتهم على السكان المحليين واستفزازاتهم لهم بينما يقف الجيش جانبا كشاهد. إن هذه الاستفزازات والهجمات القائمة على الكر والفر قد أدت إلى مطاردة حثيثة أسفرت في نهاية المطاف عن استيلاء قوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان على باجاك – مقر المتمردين. واليوم تنعم ولاية مايوات بحالة أهدأ من ذي قبل، والحياة تعود إلى طبيعتها.

وفي هذا المنعطف، نود أن نشيد بالبادرة الأخوية من جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، من خلال الحكومة الإقليمية في غامبيلا، بالتعجيل بعقد الاجتماع الأمني مع نظرائهم في ولاية مايوات، وثني الذين لجأوا عبر الحدود عن استخدامها كنقطة انطلاق لشن الهجمات في جنوب السودان. نشيد أيضا برئيس إقليم غامبيلا لتشجيعه اللاجئين من جنوب السودان على العودة إلى ديارهم، بعد أن تم التأكيد له على سلامتهم وحمايتهم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لندعو المجلس إلى تشجيع قادة المعارضة والقوات التابعة لهم الذين عبروا الحدود إلى إثيوبيا والبلدان المجاورة الأخرى على تبني روح السلام والعودة إلى الوطن والمشاركة في عملية المصالحة.

أما بشأن تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فأود أن أقول إن الكثير قد تم الاضطلاع بها من جانب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بما في ذلك في إطار الفصل الخامس. ولذلك، فإن عملية التنشيط المقبلة التي تجري – حسب فهمنا – بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ترمي فحسب إلى الحفاظ على زخم وتركيز الأطراف، بدلا من إعادة التفاوض على الاتفاق؛ كما أن عملية الحوار الوطني وإعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي تجري بقيادة فخامة الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، هي مبادرة تكميلية لتدعيم وتوطيد نجاح اتفاق السلام.

أود أن أختتم بياني بمسألة قوة الحماية الإقليمية. لقد وافقنا بلا تحفظ، كحكومة، على نشر القوة، وعلى العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في رؤية التنفيذ والتفعيل السلس لولاية هذه القوات في جنوب السودان. ولا تزال الحكومة ملتزمة بذلك القرار وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. بيد أن الافتقار إلى التشاور الذي شهدناه قبل بضعة أيام في جوبا هو أمر نأمل ألا يكون القاعدة، بل الاستثناء.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.